

قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية: دراسة قياسية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢)

م.م هشام مهدي صالح الفهداوي / Hisham.mhedi@uoanbar.edu.iq

م.د. معن أرثيع عبد الفلاح / Maan.abed@uoanbar.edu

م.م عبد الله ساطع داود الهيتي / abdullah.satea@uoanbar.edu

جامعة الأنبار / رئاسة الجامعة

الملخص:

يهدف البحث إلى معرفة المنافسة المصرفية للمصارف العراقية الخاصة وأثرها في مؤشرات السلامة المالية للمصارف عينة البحث، وتم الاعتماد على نموذج هيرفندال-هيرشمان (HHI) لقياس المنافسة بين المصارف العراقية الخاصة وعلى نموذج البيانات اللوحية غير المتوازنة الذي يجمع بين المقاطع العرضية للبيانات والسلاسل الزمنية، وذلك اعتماداً على البيانات السنوية التي شملت (٢٥) مصرف مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من ٢٠١٣-٢٠٢٢.

توصل البحث من خلال نتائج اختبار مؤشر هير فندال - هيرشمان ان درجة التركيز المصرفي بلغت (٥٨٣) نقطة في سنة ٢٠١٣ وهذا يدل على عدم وجود تركيزات بين المصارف العراقية الخاصة لان قيمة مؤشر هير فندال - هيرشمان اقل من ١٠٠٠، أي ان المنافسة بين المصارف العراقية الخاصة هي منافسة عالية جدا. اما فيما يخص أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية تم التوصل على وجود تأثير عكسي معنوي بين المنافسة المصرفية ونسبة كفاية راس المال وكذلك وجود تأثير طردي معنوي بين المنافسة المصرفية والايراد الكلي للمصارف، وهذا يدل على ان للمنافسة المصرفية اثرا ايجابيا معنويا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف العراقية الخاصة.

الكلمات المفتاحية: (المنافسة المصرفية ، مؤشرات السلامة المالية ، البيانات اللوحية).

Measuring and analyzing the impact of banking competition on financial safety indicators: a standard study on a sample of banks listed on the Iraqi Stock Exchange for the period (2013 – 2022)

Husham Mhaidi Saleh / Hisham.mhedi@uoanbar.edu.iq

Maan Arthia Abed / Maan.abed@uoanbar.edu.iq

Abdullah Satea Dawood / abdullah.satea@uoanbar.edu.iq

Anbar University/ University Headquarter

Abstract.

The research aims to know the banking competition of private Iraqi banks and its impact on the financial soundness indicators of the banks in the research sample. The Herfindahl–Hirschman (HHI) model was relied upon to measure competition between private Iraqi banks and the unbalanced panel data model that combines cross–sections of data and time series. Based on annual data that included (25) banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period from 2013–2022

The research continues. The results of the Herrfindahl–Hirschman index test showed that the degree of banking concentration reached (583) points in the year 2013. This indicates the absence of concentrations among private Iraqi banks because the value of the Herrfindahl–Hirschman index is less than 1000, meaning that the competition between private Iraqi banks is Very high competition As for the impact of banking competition on financial safety indicators, research continues on the existence of a significant inverse effect between banking competition and the capital adequacy ratio, as well as the existence of a significant positive effect between banking competition and the total revenues of banks. This indicates that banking competition has a positive, significant impact on financial safety indicators for banks. Iraqi private

Keywords: (Banking competition, financial safety indicators, panel data)

أولاً: المقدمة

لقد أظهرت المتغيرات العالمية الخاصة بالنشاط المصرفي تحديات تنافسية كبيرة في القطاع المصرفي نتيجة التوسع والتنوع في الخدمات المالية والمصرفية ، لتخلق بذلك المنافسة المصرفية أعباء كثيرة وضغوطات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الإدارة في المصارف ، لذلك دعا هذا الأمر إلى العمل على التكيف مع هذه المتغيرات ومواجهة الجوانب السلبية من أجل تحقيق الكثير من المكاسب والعوائد التي تجعل الصناعة المصرفية في موقع أفضل ، لهذا أصبح تطوير و تحسين الخدمات المصرفية مطلباً هاماً وملحاً في مجال الصناعة المصرفية خاصة مع ظهور الحركات الاقتصادية المتميزة بالسرعة والتطور المستمر في ظل عالم تسوده المنافسة القوية ،وأدى هذه الأمور إلى التأثير على نشاط المؤسسات المالية والخدمات العامة والمصارف العراقية الخاصة على اختلاف أهدافها وضمن بقائها في الصناعة المصرفية ، وفي السنوات الأخيرة كانت العولمة هي الدافع وراء المنافسة المتزايدة في الصناعة المصرفية. من المتوقع أن يكون للتنوع المتزايد في طلبات العملاء والتغيرات التكنولوجية تأثير كبير على إدارة المصارف من أجل الاحتفاظ بجذب العملاء والمستثمرين إلى الصناعة المصرفية. ومع زيادة مستويات الدخل وعدد فروع المصارف، فإن إدارة المصارف مدفوعة لتحديد الخدمات المصرفية لتحسين أدائها المصرفي. لذلك أصبحت المنافسة في الأعمال المصرفية مهمة لأنها تشجع الكفاءة في إنتاج وتخصيص الخدمات المالية في القطاع المصرفي، ويؤثر مستوى المنافسة في الوصول إلى التمويل، وتخصيص الأموال الرأسمالية، والقدرة التنافسية وتطوير قطاعي التصنيع والخدمات، ومستوى النمو الاقتصادي ومدى الاستقرار المالي. ويمكن للمنافسة أن تجعل الأسواق أكثر قدرة على المنافسة من خلال تشجيع الابتكار وانخفاض الأسعار والمنتجات عالية الجودة لتعزيز اختيار المستهلك ورفاهيته. كما ان قياس المنافسة المصرفية ومؤشرات السلامة المالية امر بالغ الاهمية من وجهة نظر السياسات الاقتصادية لما له من أثر واضح على اداء القطاع المصرفي وجودة الخدمات المصرفية وتخصيص الموارد ودرجة الامان فيما يتعلق بمؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي. لان تحليل المنافسة المصرفية ومؤشرات السلامة المالية يساعد على انشاء انظمة مصرفية متطورة وفعاله.

مشكلة البحث: تتبلور مشكلة البحث في قياس المنافسة المصرفية ومعرفة إذ كان القطاع المصرفي العراقي يحقق مستويات عالية من المنافسة المصرفية. ومدى أثر ذلك على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي. ويمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤلات الآتية:

١- كيف يتم قياس المنافسة للمصارف العراقية الخاصة وما نواع المنافسة بين المصارف؟

٢- ما هو أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية للمصارف عينة البحث؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال معرفة المنافسة المصرفية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وأثرها في مؤشرات السلامة المالية. وتظهر أيضا أهمية كونه يسعى الى تشخيص الواقع الحقيقي للمنافسة المصرفية ومؤشرات السلامة المالية على مستوى القطاع المصرفي العراقي.

أهداف البحث: للتحقق من المنافسة المصرفية وأثرها في مؤشرات السلامة المالية واثبات صحة الفرضيات يهدف البحث إلى ما يلي:

١- معرفة المنافسة المصرفية وأثرها على مؤشرات السلامة المالية للمصارف عينة البحث.

٢- قياس المنافسة المصرفية باستخدام نموذج هيرفندال-هيرشمان (HHI) بالاعتماد على نموذج البيانات اللوحية

غير المتوازن (Panel data)

٣- قياس وتحليل العلاقة بين المنافسة المصرفية ومؤشرات السلامة المالية.

فرضية البحث: يتكون البحث من فرضيات أساسية يمكن أن نذكرها وكما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمنافسة المصرفية على مؤشرات السلامة المالية. وهناك فرضيات فرعية هي:

١- يوجد إثر ذو دلالة إحصائية بين للمنافسة المصرفية ونسبة كفاية راس المال خلال مدة البحث.

٢- يوجد إثر ذو دلالة إحصائية بين للمنافسة المصرفية والايراد الكلي للمصارف عينة البحث.

منهجية البحث: لحل مشكلة البحث والوصول الى الأهداف اعتمد البحث على المناهج الآتية:

- المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى وطبيعة موضوع البحث، وذلك من خلال التطرق بمختلف الجوانب النظرية للمنافسة المصرفية، وكذلك الالمام الواسع بمؤشرات السلامة المالية.

- المنهج القياسي الكمي، الذي يعتمد على الطرق الإحصائية القياسية كنموذج البيانات اللوحية (Panel data) لدراسة أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية. من خلال تطبيق أسلوب البيانات اللوحية الذي يجمع بين المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية؛ لتحديد شكل المنافسة المصرفية بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي وأثرها في مؤشرات السلامة المالية.

الدراسات السابقة:

اولا: العربية

١- دراسة (فيصل، ٢٠١٦)

عنوان الدراسة (أثر المنافسة المصرفية على مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٦). تهدف الدراسة الى تحديد أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي، فضلا عن قياس المنافسة المصرفية باستخدام مؤشر هيرفندال - هيرشمان (Herfindahl - Hirschman Index HHI). ونموذج بانزر - روس (P-R model Panzar - Rosse) وتم الاعتماد على تطبيق طرق قياسية من خلال تطبيق أسلوب البيانات اللوحية (Panel data) الذي يجمع بين المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية، وذلك اعتمادًا على بيانات سنوية شملت (٣٠) مصرفًا تجاريًا خاصًا .

أظهرت النتائج بواسطة مؤشر هيرفندال - هيرشمان (HHI) أن درجة التركيز كانت مرتفعة لصالح المصارف الحكومية، وهذا يعني أن القطاع المصرفي العراقي تتقصره المنافسة، في حين تم التوصل ومن خلال تطبيق نموذج بانزر - روس (P-R) إلى أن المنافسة بين المصارف الخاصة التقليدية هي منافسة مرتفعة، وإن المنافسة بين المصارف الخاصة الاسلامية هي منافسة احتكارية. أما فيما يخص أثر المنافسة المصرفية على مؤشرات الاستقرار المالي فتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثرًا معنويًا للمنافسة المصرفية على مؤشرات الاستقرار المالي.

٢- (دراسة لبنة وسعيدة، ٢٠٢٣)

عنوان الدراسة (أثر المنافسة المصرفية على مؤشرات الاستقرار المالي دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢١) هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي للنظام المصرفي ومدى تأثير كل منهما بالآخر، وقد شملت العينة النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١، وقد تم الاعتماد على كل من مؤشر التركيز السوقي للأصول (HHI) لقياس المنافسة ومؤشر Z -score لقياس الاستقرار المالي ومعدل التضخم باعتباره من العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار المالي للبنوك العاملة في الجزائر. وذلك باستخدام برنامج افيوز (Eviews) توصلت الدراسة إلى أن النظام المصرفي الجزائري يشهد استقرارًا ماليًا جيدًا، وإن المنافسة بين البنوك التجارية الجزائرية ضعيفة بسبب ارتفاع درجة التركيز السوقي، وإن لكل من المنافسة المصرفية ومعدل التضخم تأثيرًا عكسيًا على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري

ثانيا الدراسات الأجنبية

١- دراسة (Troug and Sbia,2013)

عنوان الدراسة (The Relationship between Banking Competition and Stability) Developing Countries: The Case of Libya) هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي في الاقتصاد الليبي اذ تم قياس العلاقة بين القروض المتعثرة كمؤشر للاستقرار ومؤشر هيرفندال- هيرشمان HHI

كمؤشر لقياس المنافسة المصرفية للمصارف عينة البحث تم استخدام بيانات ربع سنوية لخمسة عشر مصرفاً تجارياً خلال المدة ٢٠٠٢-٢٠١٣ تواصلت الدراسة ان انخفاض المنافسة المصرفية يؤدي الى قطاع مصرفي اكثر مرونة وهذا يعني ان للمنافسة المصرفية اثر سلبي على الاستقرار المصرفي في الاقتصاد الليبي.

2-دراسة (Cuestas J, Lucotte, Y &Reigl.٢٠٢٠)

(Banking sector concentration, competition and financial stability: the case of the Baltic countries) هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة غير الخطية المحتملة بين المنافسة والمخاطر المصرفية لعينة من البنوك التجارية في دول البلطيق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤. يتم قياس المنافسة من خلال مؤشرين بديلين، مؤشر ليرنر وحصصة السوق، في حين أننا نعتبر Z-score واحتياطيات خسائر القروض بمثابة وكلاء لمخاطر البنوك. وتماشياً مع التوقعات النظرية نجد علاقة عكسية على شكل حرف U بين المنافسة والاستقرار المالي. وهذا يعني أنه إذا تجاوز حد معين، فمن المرجح أن يؤدي الافتقار إلى المنافسة إلى تقاوم سلوك المخاطرة الفردية لدى البنوك، ويمكن أن يضر باستقرار القطاع المصرفي في دول البلطيق. تبلغ القيمة حوالي ٠.٦٠ لمؤشر ليرنر، وما يقرب من ٥٠٪ لحصصة السوق من حيث الأصول. وتتمثل الآثار المترتبة على السياسة في أن وجود مثل هذه العتبة يشير إلى أن التطور المستقبلي لهيكل الصناعة المصرفية في هذه البلدان له أهمية حاسمة. وعلى وجه التحديد، فإن هذا يعني أنه ينبغي لوضعي السياسات التركيز بشكل أكبر على عمليات الاندماج والاستحواذ لتجنب أي زيادة كبيرة في تركيز القطاع المصرفي.

ثانياً: الإطار النظري للمنافسة المصرفية ومؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي:

١- مفهوم المنافسة المصرفية

عرف آدم سميث المنافسة بشكل عام على أنها عملية تخصيص الموارد الانتاجية المتاحة واستخدامها بشكل أمثل من خلال آلية الأسعار لتحقيق الأهداف المنشودة. (الدليمي: ٢٠١٦، ١١)

أما مفهوم المنافسة المصرفية (Banking competition) فيشير إلى قدرة القطاع المصرفي على إنتاج وتقديم خدمات مصرفية تحاكي الخدمات المقدمة من قبل المنافسين وتتفوق عليهم، وتسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي للدولة (الصمادي، واخرون: ٢٠١٣، ١٠٠).

كما يمكن أن تُعرّف المنافسة المصرفية على أنها عملية أو تصرف تسلكه المصارف التي تقدم منتجات مصرفية الهدف منها التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفية، إذ يسعى كل مصرف الى الحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء (بوخلالة وقريشي، ٢٠١٦: ٤٣).

٢- مبادئ المنافسة المصرفية: ان نجاح المنافسة في القطاع المصرفي يعتمد على مبدئين أساسيين هما: (بشير، ٢٠٢١: ١٩٢)

❖ العمل على تشجيع الاستثمار المحلي الذي يؤدي بدوره الى جذب الاستثمار الأجنبي الذي يعد مصدرا أساسيا للتمويل، ووسيلة هامة لنقل التطورات التكنولوجية الحديثة، فضلاً عن المهارات والقدرات الابتكارية الذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الإنتاجية في القطاع المصرفي وتحسين جودة الخدمات المصرفية.

❖ تنشيط قطاع الصادرات الذي يعمل على فتح أسواق جديدة وتحسين جودة الخدمات ونوعيتها هذا سيسمح للمصارف التجارية بوضع استراتيجية مستقبلية تقدم وتسوق عملها المصرفي خارجيا من خلال قدرتها التنافسية الدولية.

٣- أنواع المنافسة المصرفية هناك عدة أنواع للمنافسة المصرفية وهي:

١- حسب هيكل السوق على غرار الصناعات الأخرى، يمكن تصنيف أنواع المنافسة في القطاع المصرفي إلى (١٠: ٢٠١٣، Tan)

١- المنافسة التامة: يتميز هذا النوع من المنافسة في القطاع المصرفي بالخصائص الآتية:

- ❖ السوق يحتوي على عدد كبير من المصارف.
 - ❖ المصارف تقدم منتجات متجانسة فيما يتعلق بتكلفة المنتج.
 - ❖ تكلفة المصارف الجديدة الدخلة في السوق المصرفية منخفضة.
 - ❖ في هذه السوق يتم تحديد سعر المنتج الذي تقدمه المصارف عن طريق العرض أو الطلب على الصناعة، في حين أنه ليس لأحد منهم القدرة على التأثير على حجم الطلب والعرض في السوق.
- ب- المنافسة الاحتكارية: في ظل هذه البيئة التنافسية، يوجد الكثير من المصارف في السوق، ولكن تختلف عن الأسواق التنافسية تماما، تقدم هذه المصارف منتجات ذات جودة عالية للعملاء، ان الدخول والخروج إلى الاسوق المصرفية ذات المنافسة الاحتكارية بتكلفة منخفضة، والمصارف في هذا النوع من المنافسة لديها درجة من التحكم على سعر المنتج المعروض.

ج- إحتكار القلة: يتميز هذا النوع من المنافسة، ان السوق المصرفية تحتوي على عدد قليل من المصارف، وإن جميع هذه المنتجات تكون إما منتجات متجانسة أو غير متجانسة في السوق وإن الدخول أو الخروج إلى السوق مكلف للمصارف العاملة في سوق احتكار القلة وتكون لديها القدرة على تحديد السعر في السوق. إن درجة مراقبة الأسعار من قبل المصارف في احتكار القلة أعلى من المنافسة الاحتكارية. ومن السمات الخاصة لاحتكار القلة أن هناك عددا قليلا من المصارف، وكل مصرف كبير بما فيه الكفاية فإن أفعاله ستؤثر على ظروف السوق، ومن ثم فإن المصارف الأخرى ستكون على بينة من عمل.

٢- حسب تأثيرها على المؤسسة تنقسم المنافسة في هذا الإطار إلى قسمين: (جميل، ٢٠١٥: ١١١)

١- **المنافسة المصرفية المباشرة:** هي المنافسة التي تحصل بين المصارف العاملة والتي تقدم الخدمات المصرفية المتماثلة، وهي تخص جودة وتماييز الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وإذا لم تكن المصارف مستعدة لهذه المنافسة فإن ذلك قد يؤدي إلى فقد حصته من السوق.

ب - **المنافسة غير المصرفية أو غير المباشرة** وهي المنافسة التي تتم بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات مشابهة للخدمات المصرفية مثل: خدمات التأمين صناديق التوفير إذ تجذب تلك المؤسسات جزءاً من المدخرات التي كان من الممكن أن توجه إلى القطاع المصرفي.

٣- **حسب النطاق الجغرافي:** يمكن تقسيم المنافسة إلى نوعين: (سهام، ٢٠١٧: ٢٠)

❖ **المنافسة المحلية** وهي التي تتم بين مؤسسات تنشط على مستوى الدولة الواحدة، وتتجسد هذه المنافسة على مستوى القطاع المالي الذي يضم مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية، التي تنشط ضمن الحدود الجغرافية لدولة ما.

❖ **المنافسة الدولية** وهي المنافسة التي يتعدى نشاطها المصرفي حدود دولتها؛ بحثاً عن العملاء مهما كانت جنسيتهم، وهي تكون معقدة ومتداخلة وتحتاج إلى مهارات خاصة وإمكانيات مادية كبيرة، وظهرت المنافسة الدولية على مستوى الصناعة المصرفية كأثر من آثار العولمة المصرفية واحتدمت شدة هذه المنافسة ولا سيما بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وظهور المصارف الشاملة، وتدور هذه المنافسة بين المصارف الكبيرة التي تتميز بسعة نشاطها.

٤- **آثار المنافسة المصرفية على النشاط الاقتصادي:** إن المنافسة بشكل عام والمنافسة في القطاع المصرفي بشكل خاص آثاراً ايجابية وسلبية تتمثل بالآتي: (الدليمي، ٢٠١٦: ١٤)

١- **الآثار الإيجابية للمنافسة المصرفية:**

- ❖ ان الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء تكون بأسعار منخفضة.
- ❖ تحسين الخدمات المصرفية وجودتها وزيادة كفاءتها.
- ❖ رفع مستوى الكفاءة في القطاع المصرفي.
- ❖ توفير خيارات عديدة للخدمات المالية المقدمة.
- ❖ استخدام التكنولوجيا وابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة.
- ❖ توجه المصارف إلى منح الائتمان للمشروعات الأكثر إنتاجية وربحية.

ب- **الآثار السلبية للمنافسة المصرفية:** (Dool, 2010:12)

❖ ارتفاع التكاليف والمصاريف المالية بالنسبة للمصارف نتيجة رفع معدلات الفائدة على الودائع بهدف جلب المودعين، فضلاً عن زيادة تكاليف الترويج.

- ❖ انخفاض الإيرادات الناجمة عن الانخفاض في معدلات الفائدة على القروض والعمولات.
- ❖ الاتجاه إلى مشاريع مربحة ظاهريا ولكنها تحتوي على مخاطر كبيرة بهدف تعويض التكاليف الإضافية الناجمة عن المنافسة بين المصارف.

٥- العوامل المؤثرة على المنافسة المصرفية:

من أهم العوامل التي تؤثر على المنافسة المصرفية هي: (سهام، ٢٠١٧: ١٨-٢٤)

١- **الاندماج المصرفي:** ان الاندماج المصرفي بصفة عامة هو اتحاد أكثر من مصرف في مصرف واحد، بحيث يتخلى المصرف المندمج عن ترخيصه، وتضاف موجوداته إلى موجودات المصرف المندمج. برزت ظاهرة الاندماج بين المصارف من أجل مواجهة العولمة المالية واشتداد المنافسة، ونمت هذه الظاهرة نموا كبيرا، وانتشرت انتشارا واسعا خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين. إن الاندماج المصرفي يؤدي إلى زيادة القدرة على المنافسة المحلية والعالمية لدى المصارف الناتجة عن الاندماج، فضلا عن أنها تقلل من درجة المنافسة على مستوى السوق من طرف المصارف المندمجة، كما أنها تؤدي إلى تقليل عدد المصارف.

2- **المنافسة بين المصارف القائمة:** تتحدد درجة المنافسة بين المصارف التي تعمل في القطاع المصرفي بعدد من العوامل مثل عدد المصارف النشطة في السوق المصرفي الذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة المنافسة، ودرجة التركيز والتوازن بين المتنافسين في السوق التي يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض حدة المنافسة، فضلا عن تكاليف التبديل أو التحويل التي يؤدي انخفاضها إلى ارتفاع درجة المنافسة.

٣- **تهديدات دخول منافسين جدد من المؤسسات المصرفية:** تتأثر المنافسة المصرفية بسهولة دخول وسطاء ماليين جدد إلى السوق المصرفية، سواء أكان هؤلاء الوسطاء مؤسسات مصرفية أم مؤسسات مالية أخرى تقدم منتجات مصرفية كمؤسسات التأمين مثلا، وتتجسد هذه السهولة عندما تتعدم حواجز الدخول التي تمنع المؤسسات المصرفية الجديدة من الدخول ومنافسة المصارف القائمة مثل الأسعار المنخفضة بالمقارنة مع التكاليف، وارتفاع تكاليف توصيل المنتجات إلى السوق الذي يخفض من جاذبية القطاع، وارتفاع درجة تمايز المنتجات في الصناعة، والمحيط الاجتماعي والثقافي المرتبط بالقطاع المصرفي.

4- **تهديدات المنتجات البديلة:** تؤثر هذه البدائل بشكل عام على مدى جاذبية الصناعة، ومن ثم على وضعيتها المنافسة على مستوى هذه الصناعة، ويرى البعض بأن هذا العنصر هو أقل حساسية في قطاع المصارف بالمقارنة مع القطاعات الأخرى؛ وذلك لخصوصية النشاط المصرفي والوساطة المالية، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك بدائل

مالية يمكن أن تحل محل المنتجات المصرفية. ويتضح ذلك في العلاقة بين التمويل المباشر عن طريق الأوراق المالية، والتمويل الوسيط عن طريق المصارف، إذ يعد كل منهما بديلا للآخر.

5- قوة التفاوض لدى العملاء: وذلك من خلال قدرتهم على مساومة المؤسسات القائمة في القطاع المصرفي، وتأثيرهم على ربحية المصارف، ويكون ذلك إما بالمطالبة بأسعار منخفضة أو جودة مرتفعة أو بالمزيد من الخدمات، وتتوقف قوة العملاء على عددهم، وعلى المعلومات المتوفرة لديهم. ومدى حساسية السعر بالنسبة لهم ومدى توفر بدائل لمنتجات القطاع، ويرى البعض أن قوة التفاوض لدى العملاء في الصناعة المصرفية ضعيفة؛ وذلك لاستقرار العلاقة بين المصرف والعميل.

6- التحديث والابتكار في الصناعة المصرفية: شهد العقدين الأخيرين من القرن الماضي تطور عمليات الاستحداث والتطوير في الصناعة المصرفية كما ونوعا، إذ ساهمت التكنولوجيا المالية في ارتفاع درجة المنافسة المصرفية، إن المصارف تسعى إلى إيجاد طرق لإعادة ابتكار وتجديد خدمات القطاع المصرفي، مما يسرع المصارف القيام بعملها.

7- المنهج الهيكلي لقياس المنافسة المصرفية: يعتمد هذا المنهج في قياس المنافسة المصرفية على نسبة التركيز ويستند إلى نموذج الهيكل - السلوك - الأداء، ويفترض نموذج SCP أنه كلما كانت الأسواق المصرفية مركزة بدرجة كبيرة، يؤدي ذلك إلى سلوك تصادمي بين المصارف الكبيرة؛ مما يؤدي إلى أداء سوقي متفوق (١٤٨: ٢٠١٦ AL-Qaisi). يعتمد المنهج الهيكلي لقياس المنافسة المصرفية أساسا على نموذج SCP الذي يربط المنافسة بدرجة تركيز السوق. وينشأ نموذج SCP من عمل Bain الذي قدم دراسة في عام (١٩٥١) حلل فيها أداء الشركات في (٤٢) صناعة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تعمل في صناعات وأسواق أكثر تركزا مع عوائق دخول أعلى قد أدت إلى ارتفاع معدلات العائد مقارنة بالشركات العاملة في الصناعات الأقل تركزا والصناعات التي تعاني من عوائق دخول أقل. وقد أظهرت تفسيرات هذه النتائج على أنها دليل على نموذج الهيكل - السلوك. الأداء. وفي النموذج الأصلي يؤكد نموذج الاستهلاك والإنتاج المستدامين أن هيكل السوق المعطى خارجيا يؤثر على سلوك المصارف وأدائها. وبشكل أكثر تحديداً فإن نموذج SCP يرى بأن درجة أعلى من التركيز تمنح القوة السوقية للشركات القائمة وتمكنها من التصرف بطرق معينة، مثل التواطؤ مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح (٥٤: ٢٠١٤ Mustafa).

أ- مؤشر نسبة التركيز المصرفي: ان التركيز المصرفي يعرف بأنه مجموع الحصص السوقية ممثلة بإجمالي الموجودات التي تمتلكها المصارف، أو الودائع أو التسهيلات الائتمانية لأكبر ثلاثة مصارف في الدولة (٢٤)

(Cetorelli, ٢٠٠١). تبين نسبة التركيز (CR_k) الدرجة التي تهيمن على صناعة معينة من قبل عدد قليل من

الشركات الكبيرة، أو تتكون من العديد من المصارف الصغيرة، ويأخذ الصيغة الآتية: (Iveta, ٢٠١٢: ١٤٥)

$$CR_k = \sum_{i=1}^k S_i \dots \dots \dots (1)$$

من معادلة التركيز المصرفي يتضح:

S_i الحصة السوقية للمصرف i .

K العدد الإجمالي للمصارف.

تتراوح قيمة التركيز المصرفي (CR_k) بين الصفر والواحد الصحيح وكلما اقتربت قيمة مؤشر التركيز المصرفي من الصفر كان عدد المصارف كبير أي ارتفاع درجة المنافسة المصرفية، في حين إذا اقتربت قيمة مؤشر التركيز من الواحد فان ذلك يدل على أن عدد المصارف قليل، وهذا يعني انخفاض درجة المنافسة المصرفية.

ب- مؤشر هيرفندال - هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index HHI)

يعرف هذا المؤشر على أنه مجموع الحصة الخاصة بكل مصرف من إجمالي موجودات القطاع المصرفي. بأكمله، ويعد هذا المؤشر الأكثر انتشارا لقياس نسبة التركيز السوقي، لأنه يتميز باستخدام معطيات أكثر من مؤشر (CR_k) وغالبا ما يكون بمثابة معيار التقييم لمؤشرات التركيز الأخرى. ويمكن الوصول إلى مؤشر هيرفندال - هيرشمان عن طريق الصيغة الآتية (6 : Troug and Sbia , 2015).

$$HHI = \sum_{i=1}^n S_i^2 \dots \dots \dots (2)$$

اذن فانه

S_i = الحصة السوقية للمصرف i

N = العدد الإجمالي للمصارف.

وتتراوح قيمة مؤشر HHI بين (٠-١٠٠٠٠) نقطة وتقر كالاتي:

إذا كانت قيمة (HHI) اقل من (١٠٠٠) يدل على عدم وجود تركيزات (منافسة مرتفعة).

- إذا كانت قيمة (HHI) بين (١٠٠٠-١٨٠٠) يدل على تركيزات معتدلة (منافسة احتكارية).

- إذا كانت قيمة (HHI) أكبر من (١٨٠٠) يدل على مستوى تركيزات مرتفعة (احتكار تام).

وبناء على ما تقدم فانه مؤشر هيرفندال - هيرشمان (HHI) يأخذ جميع المصارف الموجودة في القطاع المصرفي عند حساب المنافسة المصرفية على خلاف مؤشر نسبة التركيز المصرفي الذي يأخذ المصارف الكبيرة فقط (Rodriguez, Bolivar and Reyes,2018: 8).

٨- قياس المنافسة المصرفية في المنهج الهيكلي تتعرض الى انتقادات كثيرة هي (Claessens ,2009 : 9) ❖ إن توثيق هيكل الصناعات ودرجة المنافسة فيها ومحدداتها وآثارها يمكن أن يكون معقدًا بدرجة كبيرة، ليس من الممكن قياس القدرة التنافسية للصناعات بمؤشرات الهيكل السوقي وحدها، مثل عدد المؤسسات أو مؤشرات التركيز السوقي.

❖ إن مقاييس الأداء التقليدية المستعملة في التمويل، مثل أسعار الفائدة الصافية للمصارف أو الربحية أو تكاليف المعاملات في أسواق الأسهم، لا تشير بالضرورة إلى القدرة التنافسية للنظام المالي. ❖ تتأثر مقاييس الأداء هذه أيضًا بعدد من العوامل، مثل الأداء العام والاستقرار في البلد، وشكل ودرجة الضرائب المفروضة على الوساطة المالية، ونوعية المعلومات والنظم القضائية في البلد، والعوامل المحددة للمؤسسات المالية، مثل الرافعة المالية درجة اعتماد المصرف على الاقتراض، وحجم العمليات وتفضيلات المخاطر، وعليه يمكن أن تكون هذه المقاييس مؤشرات ضعيفة لقياس المنافسة المصرفية.

٩- مفهوم السلامة المالية: على أنه قدرة المصارف على إدارة عملياتها الخاصة بالوفاء بالتزاماتها في ظل الظروف الاقتصادية غير الاعتيادية بالاعتماد على رأس المال والاحتياطيات التي بحوزتها (Swamy,2014:27).

وتعرف السلامة المالية أيضا على انها الحالة التي يخصص فيها النظام المالي موارده المالية بشكل امثل وفعال بين مختلف الأنشطة الاقتصادية بما يضمن إدارة وتشخيص الأزمات المالية بهدف استيعاب الصدمات لتحقيق الاستقرار المالي (Santo so, ٢٠٠٧ : ٥).

١٠ - أهمية مؤشرات السلامة المالية: ان النشاط المصرفي العراقي يتعرض للعديد من المخاطر المالية التي تؤثر على نشاطها لأن المصارف تلعب دورا مركزياً في الوساطة المالية فإن تقييم هذا الاداء يعتمد على الكفاءة والإنتاجية والسيولة والقدرة التنافسية والربحية للقطاع المصرفي (حسان، ٢٠٢٢ : ٧٦). لذلك تعد مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي دليل للإنذار المبكر ومؤشرات لتحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار

- المالي وتحديد المخاطر التي قد ينتج عنها في أسوأ الأحوال فشلاً للقطاع المصرفي (2: Babihuga R, 2007).
- ان أهمية مؤشرات السلامة المالية هي:
- ١- العمل على تطبيق لوائح السلامة المالية للمصارف، وتنفيذ المبادئ المصرفية الاحترازية لكي يكون عملها في حالة سليمة بحيث لا تضر بالزبون المرتبط بالخدمات المصرفية (119: Dewi , 2018)
 - ٢- ان تقييم القطاع المالي والمصرفي تجعله مبنياً على مقاييس كمية موضوعية من خلال تصميم برنامج التقييم للقطاع المالي وتحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي والعمل على تطوير الاستجابات للسياسة الاقتصادية المناسبة التي يمكن اعتمادها.
 - ٣- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور (حسان، ٢٠٢٢: ٧٧).
 - ٤- تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها. (undararajan et al, 2002: 9).
 - ٥- تعمل المؤسسات الأشرافية على إيجاد طرق توجيهية لتطوير خطط الإدارة للالتزامات المالية ومواجهتها وهي مؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية التي تحدث في القطاع المصرفي. (Zapodeanu, 2010: 367).

١١- مؤشرات السلامة المالية المعتمدة هي:

❖ **مؤشر كفاية رأس المال:** يعد مؤشر كفاية رأس المال من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية لدى المصارف، وتستخدم من أجل حماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي، تكمن أهمية هذ المؤشرات كونها تأخذ في نظر الاعتبار أهم المخاطر المالية، كمخاطر أسعار الصرف فضلاً عن مخاطر أسعار الفائدة والائتمان عند تقدير مخاطر البنود خارج الميزانية كالمتاجرة بالمشنقات المالية. تعتبر نسبة (١٠، ٥) الحد الأدنى هي النسبة المقبولة من أجل حماية أموال المودعين في البنوك والنظام المالي ككل (٢، ٢٠١٣: Gideon).

❖ **مؤشر الإيرادات الكلية:** يعتبر العائد المالي أهم تعبير عن الربح الذي يسلط الضوء على نتائج الإدارة المالية الأوسع نطاقاً ويشير إلى المساهمين إذا كانت استثماراتهم فعالة يعكس معدل العائد على الأصول ROA وتعني قدرة الإدارة على استخدام مواردها من أجل تحسين الربح وتعكس جودة الأصول المخاطر المحتملة التي قد تولد ائتمانات مقدمة من قبل المؤسسة المصرفية والمخاطر الكامنة في الأصول الأخرى والعمليات خارج الميزانية

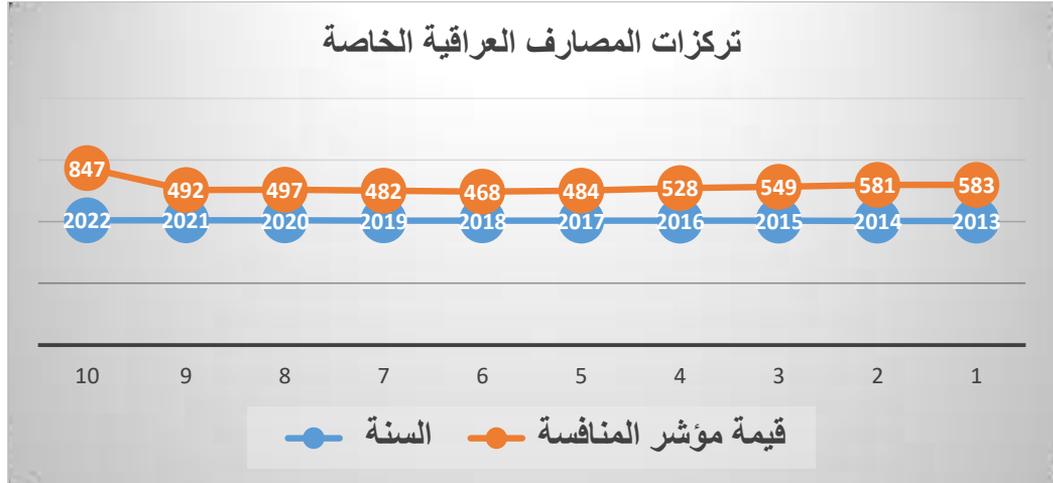
العمومية، أن الربحية تعكس قدرة المصارف على تحمل المخاطر وتوسيع الأعمال وأن المؤشرات المستخدمة في تقييم ربحية المصرف الربحية. (Kamar, K: 2017,.68)
 ثالثاً: قياس المنافسة للمصارف العراقية الخاصة خلال مدة البحث:

سيتم في هذا المحور قياس المنافسة المصرفية للمصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي خلال مدة البحث ٢٠١٣-٢٠٢٢ بالاعتماد على المنهج الهيكلي لقياس المنافسة المصرفية تحديداً نموذج هيرفندال - هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index HHI)

جدول رقم (١) موجودات المصارف الخاصة العاملة في البيئة المصرفية العراقية للمدة ٢٠١٣ - ٢٠٢٢

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
847	492	497	482	468	484	528	549	581	583

بناءً على بيانات الجدول رقم (١) ومن خلال تطبيق المعادلة رقم (٢) تم الحصول على مؤشر اختبار هيرفندال - هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index HHI) للمصارف العراقية الخاصة عينة البحث والبالغ عددها (٢٥) مصرفاً تشير نتائج اختبار مؤشر هيرفندال - هيرشمان في الجدول رقم (٢) ان درجة التركيز المصرفي بلغت (٥٨٣) نقطة في سنة ٢٠١٣ وهذا يدل على عدم وجود تركزات بين المصارف العراقية الخاصة ومن ضمنها المصارف الأجنبية لان قيمه مؤشر هيرفندال - هيرشمان اقل من ١٠٠٠، أي ان المنافسة بين المصارف العراقية الخاصة هي منافسة عالية جداً ثم اخذ مؤشر هيرفندال - هيرشمان في الانخفاض التدريجي حيث وصل سنة ٢٠١٧ الى (٤٨٤) نقطة وأستمر المؤشر بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع لحد سنة ٢٠٢١ حيث بلغت قيمة المؤشر (٤٩٢) نقطة وهذا مؤشر جيد يعكس ارتفاع درجة المنافسة المصرفية للمصارف الخاصة النشطة في القطاع المصرفي العراقي ، وتقديم خدمات جيدة للعملاء ،فضلاً عن استحداث خدمات مصرفية جديدة ذات جودة عالية ، التي سوف تنعكس بشكل إيجابي على كفاءة القطاع المصرفي العراقي . ويوضح الشكل رقم (١) تركزات المصارف العراقية الخاصة خلال مدة البحث.



المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢)

رابعا: تحليل مؤشر المنافسة ومؤشرات السلامة المالية للمصارف العراقية الخاصة:

١- الموجودات المصرفية: أصبحت الموجودات المصرفية تتمتع بأهمية كبير وذلك من خلال نشاطاتها الفعالة في القطاع المصرفي وتعتبر من الركائز الأساسية في الاستقرار المالي للنشاط المصرفي. يبين الجدول رقم (٣) متوسط الموجودات للمصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي.

يتضح أنَّ المصارف العراقية الخاصة تمتلك موجودات كبيرة، وقد احتل مصرف بغداد المرتبة الأولى بمتوسط موجودات بلغ (١٣٥٥٠٣٧.٦) مليون دينار، اما المرتبة الثانية فقد كانت لمصرف المنصور للاستثمار بمتوسط (١٠٥٤٩٧٣.٦) مليون دينار، ثم يليه مصرف الإقليم التجاري بمتوسط (٦١٠٠٢٩.٧٥) مليون دينار، ثم مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي بمتوسط بلغ (٦٠١٩٥٧.٣٥) مليون دينار. بعد ذلك مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل فقد احتل المرتبة الخامسة بمتوسط موجودات بلغت (٥٩٧٠١٤.٧٥) مليون دينار، إنَّ الارتفاع في اجمالي موجودات المصارف الخاصة يعكس ارتفاع نسبة الودائع المصرفية للمصارف الخاصة مقارنة بالمصارف الأخرى، أصبحت هذه المصارف لها القدرة بالتوسع في منح الائتمان للعملاء، ولا سيما أنَّ الاقتصاد العراقي في حاجة ماسة لمثل هذا الائتمان لتجاوز الأزمات التي تعرض لها وإعادة اعمار ما تعرض له من دمار، في حين جاءت المصارف (عبر العراق، ومصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار ومصرف الائتمان العراقي والمصرف الأهلي العراقي) في المراتب الأربع الأخيرة من حيث متوسط الموجودات، نتيجة انخفاض الودائع المصرفية لديها؛ الذي اثر بشكل سلبي على اجمالي الموجودات المصرفية لديها.

٢- الإيرادات الكلية: تهدف المصارف العراقية الخاصة إلى تحقيق أعلى إيراد ممكن من خلال مختلف الأنشطة المصرفية التي تقوم بها المصارف الخاصة مثل الائتمان النقدي، التعامل بالعملات الأجنبية بيع وشراء، إصدار الحوالات، فتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات وغيرها من الأنشطة المصرفية التي تعد المكون الأساس لحساب إيرادات العمليات المصرفية .

يتبين أنه لم تتناسب إيرادات المصارف الخاصة مع حجمها ، فمتوسط إيرادات أكبر المصارف حجماً وهو مصرف بغداد جاء في المرتبة الاولى بمتوسط إيرادات بلغت (٦٢٧٢٤.٦ مليون دينار) ثم مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بمتوسط بلغ (٥٦٢٩٨.٤) مليون دينار، ثم جاء مصرف جيهان للاستثمار والتمويل بالمرتبة الثالثة بمتوسط (٤٤٥٠٩.٤) مليون دينار، وفي المرتبة الرابعة مصرف المتحد للاستثمار بمتوسط (٤١٢٢٧.٢) مليون دينار، فيما كانت المصارف مثلاً مصرف الائتمان العراقي ومصرف عبر العراق ، ومصرف أربيل ومصرف إيلاف الإسلامي أقل إيراداً من بين المصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة.

٣-نسبة كفاية رأس المال: ان البنك المركزي العراقي وحسب متطلبات لجنة بازل الثانية اقر الحد الأدنى لتطبيق نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي بـ (١٢). والجدول (٥) يوضح نسبة كفاية رأس المال للمصارف العراقية الخاصة عينة البحث.

يتبين أن متوسط كفاية رأس المال لجميع المصارف العراقية الخاصة عينة البحث تجاوزت النسبة المحددة (١٢) ، وإن مصرف التجاري العراقي حقق أعلى متوسط لنسبة كفاية رأس المال بمتوسط بلغ (%٥٢٤.٢) ، يليه مصرف عبر العراق بمتوسط (%٤٤٤.٥) ، ثم مصرف سومر التجاري بمتوسط (%٢٤٨.٢) ، ثم مصرف الإقليم التجاري بمتوسط (%٢٦١.٩) ؛ ويرجع السبب في ارتفاع متوسط كفاية رأس المال إلى زيادة الأرباح التي حققتها المصارف والتي دعمت احتياطاتها، في حين سجل مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل أقل متوسط لنسبة كفاية رأس المال إذ بلغ (%٢٢.١). مقارنة بالمصارف عينة الدراسة إن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة يعكس طبيعة استثمارات المصارف العراقية وتفضيلها الاستثمار في أدوات قليلة المخاطر مثل الاستثمار في حوالات الخزينة، فضلاً عن أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال هذه تشير إلى تحفظ المصارف في منح الائتمان (الدليمي:

(٦٥ ، ٢٠١٦

رابعاً: قياس أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية للمصارف عينة البحث:

١- مفهوم البيانات اللوحية (panel data): نقصد بالبيانات اللوحية بأنها مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، ولها القدرة على الجمع بين خصائص كل البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في الوقت نفسه. فبالنسبة للبيانات المقطعية (Cross-section Data) فإنها توضح سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية شركات أو دول عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، (العنيزي والفهداوي، ٢٠٢١: ٩) وهنا تكمن أهمية استخدام البيانات اللوحية كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد تسمى نموذج البنل المتوازن (Balanced Panel Data)، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البنل غير المتوازن Unbalanced Panel Data ويحتوي نموذج البيانات اللوحية على تسميات متعددة منها البيانات المدمجة المشتركة Pooled Cross-Sectional Data التي تشتمل على اعداد كبيرة من المفردات وتسمى أيضا بيانات Longitudinal Data عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة. (العشوش، ٢٠١٧: ٥٢)

٢- النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات (panel data) كما قدمها 1993 W. GREEN ومن هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة نماذج رئيسة وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، ونموذج التأثيرات الثابتة ((Fixed Effects Model)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) ليكون لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية. (عطية، ٢٠١٦: ٢٣).

أ) نموذج الانحدار التجميعي The pooled regression:

يعتبر نموذج الانحدار التجميعي من أسهل النماذج القياسية المستخدمة في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تكون فيه معاملات الانحدار المقدره ثابتة لجميع الفترات الزمنية؛ وان البعد الزمني يهمل في هذا النموذج أما صيغة الانحدار للنموذج التجميعي فهي على الشكل الآتي:

$$y_{i,t} = a_0 + \beta x_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن: y : تمثل المتغير التابع. x : تمثل المتغير المستقل. a_0 : تمثل متجه الحد الثابت.
 β : تمثل متجه معاملات انحدار. t : تمثل الزمن. i : تمثل الشركات. ε : تمثل الخطأ العشوائي.

، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى OLS في تقدير معاملات النموذج. (علي، ٢٠٢١: ١٠٣)

ب) نموذج التأثيرات الثابتة The fixed effects model:

يهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية وسلوك كل شركة على حدة، وذلك بجعل معلمة الحد الثابت في النموذج تختلف من شركة لأخرى مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل شركة، ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة للشركات في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، وتتمثل الآثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة، والتي تختلف من شركة إلى أخرى في شركات العينة محل الدراسة، ومن ثم فإن النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات بين الشركات المكونة لعينة الدراسة، ويصاغ نموذج التأثيرات الثابتة على الشكل الآتي:

$$y_{i,t} = \beta_0 + \alpha x_{i,t} + \sum_{i=1}^n \beta_i D_i + \varepsilon_{i,t}$$

حيث إن: D_i : متغير وهمي للشركة i ، β_i : معامل انحدار المتغير وهمي للشركة i : ويأخذ القيمة إذا كان المراد معرفة الحد الثابت للشركة المقصودة والقيمة صفر، فإذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت لشركة أخرى مع الانتباه؛ لأن حد الخطة العشوائي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مقداره صفر، وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least square With Dunalilly LSDV -Models Variables) حيث يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

ج) نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model:

على خلاف نموذج الآثار الثابتة يتعامل إنموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفرًا وتبايناً محدداً، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، وفي نموذج الآثار العشوائية سيعامل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ .
وبذلك يكون نموذج التأثيرات العشوائية كالتالي: (الدليمي، ٢٠١٦: ١١٣)

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^K \beta_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

v_i : حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية

ويسبب وجود مركبين للخطأ (v_i) و (ε_{it}) يطلق على إنموذج الآثار العشوائية تسمية إنموذج مكونات الخطأ (error Components Model). وعند تقدير معاملات إنموذج الآثار العشوائية؛ لا يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية؛ لأنها تعطي نتائج غير دقيقة وفيها أخطاء قياسية غير صحية، وهذا سيؤثر على اختبار المعلمات وعليه يتم الاعتماد في تقدير معاملات نموذج الآثار العشوائية على طريقة المربعات الصغرى المجمعّة.

(٣) - قياس وتحليل المنافسة المصرفية وأثرها في مؤشرات السلامة المالية:

بعد أن تم قياس المنافسة المصرفية للمصارف العاملة في سوق العراق للأوراق المالية في هذا المحور سيتم توضيح العلاقة بين المنافسة المصرفية ومؤشرات السلامة المالية وكالاتي:

١ - المنافسة المصرفية وأثرها في الكفاية الحدية لرأس المال: من أجل معرفة المنافسة المصرفية وأثرها في الكفاية الحدية لرأس المال، فقد تم استخدام نموذج البيانات اللوحية من خلال تطبيق النماذج الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وقد تم تقدير النتائج الخاصة بالنماذج الثلاثة. بعد أن تم تقدير نماذج بالبيانات اللوحية الثلاثة، يتم الآن المقاضلة بين النماذج المقدرّة من أجل الاعتماد على الطريقة الأفضل، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف يتم استخدام اختبار F بهدف المقاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي وبين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، بهدف اختيار النموذج المناسب لاستخدامه في تقدير المنافسة المصرفية وأثرها في نسبة كفاية رأس المال، ويبين الجدول (٦) اختبار F.

أظهرت نتائج اختبار F كما موضحة في الجدول (٦) أن القيمة الإحصائية Chi-Sq-Statistic معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١)، لذلك ترفض فرض العدم (Ho)، وتقبل الفرض البديل (H1)، أي أن نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية هو النموذج الملائم لتقدير المنافسة المصرفية وأثرها في نسبة كفاية رأس المال، وعليه يتم الانتقال إلى اختبار هوسمان (Hausman Test).

يلاحظ من خلال الجدول (٦) أن القيمة الإحصائية Chi-Sq-Statistic لاختبار هوسمان غير معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠٥)؛ لذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج الملائم لتقدير المنافسة المصرفية وأثرها في الكفاية الحدية لراس المال.

واستنادا إلى نتائج الجدول (٦) تبين الآتي:

- وجود تأثير عكسي معنوي بين المنافسة المصرفية ونسبة كفاية راس المال، وهذا يعني كلما زادت درجة المنافسة المصرفية انخفضت نسبة كفاية راس المال للمصارف العاملة في القطاع المصرفي. وإن سبب ذلك يرجع الى قبول المصارف تحمل بعض مخاطر الائتمان المصرفي الهدف من ذلك هو الحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة في البيئة المصرفية.

٢- المنافسة المصرفية وأثرها في الإيراد الكلي للمصارف: بهدف معرفة المنافسة المصرفية وأثرها في الإيراد الكلي للمصارف، فقد تم استخدام نموذج البيانات اللوحية من خلال تطبيق النماذج الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وقد تم تقدير النتائج الخاصة بالنماذج الثلاثة.

بعد أن تم تقدير النموذج بطرائق البيانات اللوحية الثلاثة، يتم الآن المقاضلة بين النماذج المقدره من أجل الوصول الى الطريقة الأفضل، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف يتم استخدام اختبار F بهدف المقاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي وبين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، بهدف اختيار النموذج المناسب لاستخدامه في تقدير المنافسة المصرفية وأثرها في الإيراد الكلي للمصارف، ويبين الجدول (٧) اختبار F.

أظهرت نتائج اختبار F كما موضحة في الجدول (٧) أن القيمة الإحصائية Chi-Sq-Statistic معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١)، لذلك نرفض الفرض العدم (H_0)، ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية هو النموذج الملائم لتقدير مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها في العائد على حقوق الملكية، وعليه يتم الانتقال إلى اختبار هوسمان (Hausman Test).

يلاحظ من خلال الجدول (٧) أن القيمة الإحصائية Chi-Sq-Statistic لاختبار هوسمان معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠٥)؛ لذلك نرفض الفرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لتقدير المنافسة المصرفية وأثرها في الإيراد الكلي للمصارف.

واستنادا إلى نتائج الجدول (٧) تبين الآتي:

- وجود تأثير طردي معنوي بين المنافسة المصرفية والايراد الكلي للمصارف، وهذا يعني كلما زادت درجة المنافسة المصرفية لدي المصارف ارتفع الايراد الكلي وهذا التحليل مطابق للنظرية الاقتصادية.
- بلغت قيمة اختبار (٠.٠٠٠٠٠٠٠) F باحتمالية اقل من (٠.٠٠١) وهذا يشير على معنوية النموذج القياسي ككل، وان النموذج المقدر مناسب.

الاستنتاجات:

- ١- وتبين وجود تأثير عكسي معنوي بين المنافسة المصرفية ونسبة الكفاية لراس المال، وهذا يعني كلما زادت درجة المنافسة المصرفية انخفضت نسبة كفاية راس المال للمصارف العاملة في القطاع المصرفي. وان سبب ذلك يرجع الى قبول المصارف تحمل بعض مخاطر الائتمان المصرفي الهدف من ذلك هو الحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة في البيئة المصرفية.
- ٢- تم إثبات الفرضية الثانية وتبين وجود تأثير طردي معنوي بين المنافسة المصرفية والايراد الكلي للمصارف، وهذا يعني كلما زادت درجة المنافسة المصرفية لدي المصارف ارتفع الايراد الكلي وهذا التحليل مطابق للنظرية الاقتصادية.
- ٣- تشير نتائج اختبار مؤشر هيرفندال - هيرشمان لقياس المنافسة ان درجة التركيز المصرفي بلغت (٥٨٣) نقطة في سنة ٢٠١٣ وهذا يدل على عدم وجود تركيزات بين المصارف العراقية الخاصة ومن ضمنها المصارف الأجنبية لان قيمه مؤشر هيرفندال - هيرشمان اقل من ١٠٠٠، أي ان المنافسة بين المصارف العراقية الخاصة هي منافسة عالية جدا.
- ٤- اظهر الجانب التحليلي تفاوتاً كبيراً بين المصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة في متوسط الموجودات وقد حتل مصرف بغداد المرتبة الأولى بمتوسط موجودات بلغ (١٣٥٥٠٣٧.٦) مليون دينار. اما متوسط إيرادات أكبر المصارف حجماً وهو مصرف بغداد جاء في المرتبة الاولى بمتوسط إيرادات بلغت (٦٢٧٢٤.٦) مليون دينار.

التوصيات:

- ١- التأكيد على مبدأ الشفافية والافصاح المالي وتوفير كافة المعلومات للعملاء والزبائن عن المؤسسات المالية من أجل التعرف على الفرص الاكثر ربحية وتجنب المخاطر.
- ٢- التعامل مع المصرف التي تعمل في أسواق أكثر تركزاً مع عوائق دخول أعلى لأن ذلك يؤدي الى ارتفاع معدلات العائد.

- ٣- ضرورة التأكيد على مقاييس أخرى مثل الأداء العام للمصارف والاستقرار في البلد والنظم القضائية ، وشكل ودرجة الضرائب المفروضة على الوساطة المالية لأنها تؤثر ايضاً على مقاييس الأداء للمصارف المالية.
- ٤- قيام المصارف بتخصيص مواردها المالية بشكل أمثل وفعال بين مختلف الأنشطة الاقتصادية من أجل مواجهة الصدمات في ظل الظروف الاقتصادية غير الاعتيادية والقدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

المصادر:

1. Bashir, Amer (2012), The role of the knowledge economy in achieving the competitive advantage of banks, a case study of Algeria, doctoral thesis – unpublished, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers.
2. Siham, Boukhalla (2017), Competition between conventional banks and Islamic banks (an applied comparative study in Algeria during the period (2004–2014), unpublished doctoral thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Kasdi Merbah Ouargla, Algeria.
3. Faisal, Ghazi Faisal. (2016) Measuring and analyzing the impact of banking competition on financial stability indicators: an applied study on the Iraqi banking sector. Doctoral dissertation – unpublished – College of Administration and Economics, Anbar University.
4. Boukhalala, Wadi Adoun Nasser. (2006). Banking competition in Algeria in light of economic reforms, 1990 (A case study of a sample of commercial banks. Master's thesis – unpublished – University of Kasdi Merbah Ouargla, Faculty of Law and Economic Sciences, Algeria.

5. Zahraa Hussein Hassan. (2022). Financial soundness indicators and their role in improving the performance of the banking sector in Iraq. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 6(19), 72-85.
6. Siham Boukhalala, Muhammad Al-Jumaoui Quraishi. (2016). The development of market concentration indicators and their impact on banking competition, *Researcher Journal, Kasdi Merbah University, Algeria* 16
7. Al-Fahdawi, Nihad Nouri, Al-Anezi, Wissam Hussein, Hamad, Abd Ali. (2022). Using the GMM model to measure the impact of competition on banking liquidity risks: an applied study on the Iraqi private banking sector for the period (2011-2019). *Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences*, 14(4), 1-21.
8. Imad Al-Din Ibrahim. (2023). Using cross-sectional time series models (Panel Data) to identify the most important factors of economic growth in Arab countries. *Arab Journal of Management*, 43(2), 163-176.
9. Al-Aashoush, Ayman. (2017). Unit root tests for panel data (first generation tests) applied to a sample of developing countries. *Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series*, 39(5).
10. Gideon, F., Petersen, M. A., Mukden-Petersen, J., & Hlatshwayo, L. N. P. (2013). Basel III and the net stable funding ratio. *International Scholarly Research Notices*, 2013.

11. Santoso, W., & Batunanggar, S. (2007). Effective financial system stability framework. South East Asian Central Banks(SEACEN) Research and Training Centre.
12. Swamy, V. (2014). Testing the interrelatedness of banking stability measures. Journal of Financial Economic Policy, 6(1), 25-45.
13. Tan, Yong (2013), Essays on the analysis of performance and competitive condition in the Chinese banking industry, thesis of Doctor, University of Portsmouth
14. Mustafa, Arben M. (2014), Banking Sector Competition and its Impact on Banks' Risk-Taking and Interest Margins in the Central and East European Countries, Doctor of Philosophy, The Graduate School, University of Staffordshire.
15. AL-Qaisi, Fouzan (2016), Assessing the Competition in the Jordanian Banking Sector by Using Panzar - Rosse Approach, International Journal of Business and Social Science, Vol. 7, No. 8.
17. Claessens, Stijn (2009), Competition in the Financial Sector: Overview of Competition Policies, International Monetary Fund Working Paper, No. WP/09/45
18. Troug, Haytem Ahmed, and Sbia, Rashid (2015), The Relationship between Banking Competition and Stability in Developing Countries: The Case of Libya, Munich Personal Repec Archive Paper, No. 64932.
19. Claessens, Stijn (2009), Competition in the Financial Sector: Overview of Competition Policies, International Monetary Fund Working Paper, No. WP/09/45.
20. Doll, Maurice (2010), Bank concentration, competition and financial stability, Master Thesis, Tilburg School of Economics and Management, University of Tilburg.

- Babihuga, R. (2007). Macroeconomic and financial soundness indicators: An empirical investigation. Available at SSRN 995618.
21. Dewi, M. (2018). Analisis Tingkat Kesehatan Bank Dengan Menggunakan Pendekatan Rgec (Risk Profile, Good Corporate Governance, Earnings, Capital). *Ihtiyath: Jurnal Manajemen Keuangan Syariah*, 2(2).
22. Sundararajan, V., Enoch, C., San Jose, A., Hilbers, P., Krueger, R., Moretti, M., & Slack, G. (2002). Financial soundness indicators: analytical aspects and country practices (Vol. 212). Washington, DC: International Monetary Fund.
23. Zapodeanu, D., & Cociuba, M. I. (2010). Financial soundness indicators. *OF THE UNIVERSITY OF PETROȘANI ECONOMICS*, 10(3), 365–372.
24. Kamar, K. (2017). Analysis of the effect of return on equity (ROE) and debt to equity ratio (DER) on stock price on cement industry listed in Indonesia stock exchange (IDX) in the year of 2011– 2015. *IOSR Journal of Business and Management*, 19 (05), 66– 76.
25. Cuestas, J. C., Lucotte, Y., & Reigl, N. (2020). Banking sector concentration, competition and financial stability: the case of the Baltic countries. *Post-Communist Economies*, 32(2), 215–249.